أصبح قرب أدنى مستوياته في أسبوع مقابل الين

توقعات خفض الفائدة الأميركية تغل يد الدولار

رجل يعرض عملات ورقية من الدولار

واجه الدولار ضغوطا أمس الخميس، ليجري تداوله قرب أدنى مستوياته في أسبوع مقابل الين حيث عزز انخفاض عوائد سندات الخزانة التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سيخفض أسعار الفائدة هذا الشهر للمرة الأولى في عشر سنوات.

تشهد السندات الحكومية صعودا عالميا، دفع عوائد سندات الخزانة الأمريكية لأدنى مستوياتها في أكثر من عامين ونصف والعوائد الأوروبية لمستويات قياسية منخفضة بفعل رهانات متزايدة على أن البنوك المركزية الرئيسية ستيسر السياسة النقدية لتعزيز الاقتصاد العالمي.

وتضررت المعنويات إزاء الدولار أيضا بفعل انحسار التوقعات لحل سريع لحرب التجارة الأمريكية الصينية.

ويتحول التركيز الآن إلى بيانات الوظائف الأمريكية غير الزراعية التي تصدر ، ويتوقع الاقتصاديون أن تكون ارتفعت 160 ألفا في يونيو ، مقارنة مع 75 ألفا في مايو.

لكن من المستبعد أن تدعم بيانات وظائف إيجابية الدولار نظرا لقوة توقعات خفض الفائدة الأمريكية، في ضوء تدني التضخم وتداعيات سجال الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين.

وقال مايانك ميشرا استراتيجي الاقتصاد الكلي لدى بنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة "الجميع من بنك الاحتياطي الاسترالي إلى مجلس الاحتياطي يتحدثون عن تضخم مخيب للآمال بانخفاضه.

"يمكن القول إن مجلس الاحتياطي يملك مجالا أكبر للتيسير عن الآخرين. ذاك، نظريا، ينبغي أن يفضي إلى دولار أضعف."

واستقر الدولار دون تغير يذكر عند 107.80 ين يوم الخميس، بعد أن لامس أدنى مستوياته في أسبوع عند 107.54 ين.

ونزلت العملة الأمريكية 3.5 بالمئة أمام الين في الأشهر الثلاثة الأخيرة وسط مؤشرات على أن مجلس الاحتياطي سيخفض الفائدة في اجتماع 30 و31 يوليو.

ونزل مؤشر الدولار مقابل سلة ست عملات رئيسية قليلا إلى 96.734.

ومن المرجح أن تكون تداولات سوق الصرف الأجنبي العالمية هادئة لأن الأسواق المالية الأمريكية مغلقة في عطلة عامة.

وسجل الدولار الاسترالي 0.6929 دولار أمريكي، بعد أن ارتفع 0.5 بالمئة خلال الليل مبتعدا عن مستوى 0.6956 دولار المنخفض الذي لامسه في وقت سابق من الأسبوع.

ولم يشهد اليورو تغيرا يذكر بتسجيله 1.1285 دولار ، مقتربا من أقل سعر في أسبوعين 1.1268 دولار.

وسجل الجنيه الاسترليني 1.2586 دولار، ليظل قرب أدنى مستوياته في أسبوعين عند 1.2557 دولار بفعل تكهنات بأن بنك إنجلترا المركزي سيتخلى عن تفضيله رفع أسعار الفائدة وينتقل إلى معسكر التيسير مع تأثر النظرة المستقبلية بحرب التجارة وعدم التيقن الذي يشوب مفاوضات بريطانيا لمغادرة الاتحاد الأوروبي.

كودلو: أميركا والصين تستأنفان محادثات التجارة الأسبوع المقبل

لاري كودلو

قال لاري كودلو المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض إن ممثلين كبارا من الولايات المتحدة والصين سيجتمعون الأسبوع المقبل لاستئناف المحادثات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم.

وأبلغ كودلو الصحفيين قائلا "ستُستأنف تلك المحادثات بشكل جدي في الأسبوع المقبل".

وأجرى الجانبان بالفعل اتصالات عبر الهاتف.

واتفق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره الصيني شي جين بينغ خلال اجتماع في اليابان الأسبوع الماضي على استئناف المحادثات التي توقفت في مايو أيار.

وتراجع كودلو قليلا عن إطاره الزمني لاحقا، قائلا إن المحادثات المباشرة وجها لوجه ستبدأ "قريبا".

الأسهم اليابانية تغلق مرتفعة 0.3 بالمئة

رجل أمام لوحة تظهر مؤشر نيكي

ارتفعت الأسهم اليابانية أمس الخميس، مقتدية بمكاسب البورصة الأمريكية بفعل التوقعات بأن يبدأ مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) خفض أسعار الفائدة بعد أن أشارت أحدث البيانات إلى تباطؤ في الاقتصاد الأمريكي.

وأغلق المؤشر نيكي القياسي مرتفعا 0.3 بالمئة إلى 21702.45 نقطة في معاملات هزيلة لأن الأسواق المالية الأمريكية مغلقة في عطلة عامة يوم الخميس.

وزاد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.7 بالمئة إلى 1589.78 نقطة. وفاق عدد الأسهم الصاعدة نظيرتها الهابطة بواقع 1599 إلى 467.

ولم يزد حجم التداول على 822 مليون سهم، وهو الأقل منذ ديسمبر 2011.

وقفز العجز التجاري الأمريكي إلى ذروته في خمسة أشهر في مايو وتباطأ النشاط في قطاع الخدمات في يونيو ، وفقا لبيانات رسمية صدرت.

جاءت البيانات بعد تقارير عن الإسكان والتصنيع واستثمارات الشركات وإنفاق المستهلكين تشير إلى نمو اقتصادي متباطئ في الربع الثاني من العام.

وتدعمت الأسهم اليابانية بحالة التفاؤل لسياسة نقدية تيسيرية أكثر في الولايات المتحدة، لكن المستثمرين يتوخون الحذر أيضا إزاء الأثر المحتمل على الين.

وقال يوتاكا ميورا المحلل الفني في ميزوهو للأوراق المالية "المستثمرون قلقون من أن تعاني الأسهم اليابانية جراء الأثر الجانبي لين أقوى."

وصعدت أسهم شركات الشحن البحري بفعل قفزة 7.1 بالمئة في مؤشر تكاليف الشحن إلى مستوى غير مسبوق منذ أكتوبر 2018.

وصعدت أسهم ميتسوي أو.اس.كيه لاينز 1.7 بالمئة وكواساكي كايسن 3.7 بالمئة.

رغم ضخ 125 مليار دولار

النظام المصرفي الصيني يواجه معضلة سيولة وديونا متعثرة

المركزي الصيني

في (مايو) الماضي أعلنت السلطات الصينية أنها ستستحوذ على بنك باوشانج المتعثر، وفي ذلك الوقت ضخت ما قيمته 125 مليار دولار في النظام المالي، للحيلولة دون اتساع نطاق الأزمة، والعمل على إبقائها محصورة في ذلك البنك فقط. وقبل نحو أسبوع نفذت قرارها واستحوذت بالفعل على البنك.

الخطاب الرسمي للسلطات المالية الصينية بشأن تلك الأزمة، تمثل في أن البنك بالأساس بنك محلي يقع مقره الرئيس في منطقة منغوليا الداخلية، وهو بنك صغير الحجم وتأثيره محدود في الاقتصاد الصيني العملاق، فأصوله تبلغ نحو 90 مليار دولار فقط، وراهنت السلطات على أن عملية الاستحواذ لن تبعث برسائل سلبية إلى الأسواق المحلية أو الدولية. إلا أن النتيجة كانت على العكس من ذلك تماما. وسلطت هذه القضية الأضواء مجددا على النظام المصرفي الصيني، والتحديات التي تواجهه بدءا من نقص السيولة، انتهاء بالديون المعدومة وتأثيرها السلبي في النمو الاقتصادي عامة والقطاع المصرفي على وجه التحديد. وطرحت عملية الاستحواذ على بنك باوشانج تساؤلات أوسع نطاقا حول مدى صحة وسلاسة العلاقة القائمة بين البنوك الكبرى في الصين والبنوك الصغيرة ومتوسطة الحجم، وهل تمتلك السلطات المالية رؤية أو خطة واضحة المعالم للتعامل مع الأزمات المستفحلة في النظام المصرفي الصيني؟

في الحقيقة لا يعد استحواذ السلطات الصينية على البنوك المتعثرة في البلاد ظاهرة جديدة، إلا أنها ظاهرة توقفت منذ عقدين من الزمان، إذ إن آخر عملية استحواذ بنكي وقعت قبل عشرين عاما، ومن ثم كان تكرارها بعد تلك السنوات الطويلة، كفيلا بإثارة قلق القطاع المصرفي في الصين، والأكثر خطورة أن عملية الاستحواذ عمقت الصعوبات التي تواجه البنوك الصينية فيما يتعلق باقتراض الأموال من المقرضين الكبار، كما فجرت أزمة حقيقية، إذ انتشر النفور بين بنوك الصين الكبرى والبنوك والمؤسسات المالية الصغيرة التي تعتمد عليها في الوصول إلى ما تحتاج إليه من قروض وسيولة مالية.

الخبير المصرفي جراهام جرين يعد أن ما حدث أخيرا من الاستحواذ على بنك باوشانج كشف عديدا من الثغرات التي توجد في النظام المصرفي الصيني.

وقال لـ«الاقتصادية» جراهام جرين: «عملية الاستحواذ أثارت مخاوف بشأن المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي الصيني، في ظل التخلف عن سداد الديون الذي يترافق مع تباطؤ النمو الاقتصادي، يضاف لذلك مشكلات السيولة التي تواجه البنوك الصينية حتى الكبيرة منها، ولهذا انتاب كبار المقرضين المحليين والدوليين مخاوف بأن تمتد المخاطر إلى سوق السندات المحلية، وأصبح المقرضون يترددون في قبول سندات الشركات كضمان».

وأضاف، أنه بالطبع عملت السلطات الصينية على التقليل من تلك المخاوف، حيث أشار كثير من المصرفيين الصينيين، إلى أن عملية الاستحواذ ربما تكون الأولى من نوعها منذ الأزمة المالية التي شهدتها البلاد في أواخر التسعينيات، لكن الحكومة الصينية أعادت رسملة البنوك المتعثرة عدة مرات وأجبرتها في كثير من الأحيان على الاندماج مع بنوك الدولة، لكن ذلك كان يتم دائما بهدوء. من جانبه يدفع ذلك بالدكتور إدموند غرين أستاذ الاقتصاد الأسيوي في جامعة بروملي، إلى القول بأن إعلان الصين بشكل واضح عن عملية الاستحواذ وتحديد مدتها بعام خطوة مهمة في فهم السياسة المصرفية الصينية.

تراجع ثقة المستهلكين في تايلاند إلى أقل مستوى لها منذ 2017

أظهر مسح اقتصادي نشرت نتائجه أمس الخميس تراجع مؤشر ثقة المستهلكين في تايلاند إلى 76.4 نقطة وهو أقل مستوى له منذ سبتمبر 2017 بحسب بيانات وكالة بلومبرج للأنباء.

وبحسب التقرير الصادر عن جامعة غرفة التجارة التايلندية فإن المؤشر الفرعي للثقة الاقتصادية تراجع خلال الشهر الماضي إلى 63.4 نقطة وهو أقل مستوى له أيضا منذ 2017 .

وتعتبر الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة وضعف الأداء الاقتصادي والغموض السياسي في تايلاند أهم أسباب تراجع ثقة المستهلكين.

يذكر أن تراجع أداء الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم خلال العامين الأخيرين يلقي بظلاله على الاقتصاد التايلندي نظرا للعلاقات الاقتصادية القوية بين الصين وتايلاند.

5.6 مليار دولار تكلفة إعادة هيكلة «دويتشه بنك»

قال مصدر مطلع إن دويتشه بنك يتوقع أن تصل تكلفة إعادة الهيكلة التي يجريها إلى خمسة مليارات يورو (5.6 مليار دولار).

وكان الرئيس التنفيذي لدويتشه بنك كريستيان سيونغ قد أعلن عن إعادة هيكلة واسعة النطاق الشهر الماضي ووعد المساهمين «بتقليص صارم» لبنك الاستثمار من أجل إقالة المؤسسة من عثرتها بعد محاولة اندماج فاشلة مع كومرتس بنك.

ويعتزم أكبر بنك ألماني الاستغناء عن ما بين 15 و20 ألف وظيفة أو أكثر من خُمس موظفيه البالغ عددهم 91 ألفا و500 موظف.

وامتنع متحدث باسم البنك عن التعقيب. وقال البنك إنه يعكف على إجراءات للإسراع بخطى التحول لتحسين الربحية المستدامة.

وقال «سنبلغ المساهمين بأحدث التطورات في الوقت المناسب».

«بي إم دبليو» تعتزم تطوير 25 سيارة كهربائية بحلول 2023

كشفت شركة صناعة السيارات الفارهة الألمانية «بي إم دبليو» عن اعتزامها إنتاج 25 سيارة على الأقل تعمل بمحرك كهربائي بحلول 2023 منها 13 سيارة كهربائية تماما.

في الوقت نفسه تستهدف الشركة الوصول بمبيعات السيارات الكهربائية خلال 2021 إلى ضعف مبيعات هذه الفئة خلال العام الحالي.

كما تتوقع الشركة نمو مبيعاتها من السيارات في الأسواق العالمية بنسبة 1.8% سنويا إلى 11.8 مليون سيارة بحلول 2031 .

كانت «بي إم دبليو» قد دخلت سوق السيارات الكهربائية عام 2013 من خلال السيارة «آي 3» التي كشفت عنها النقاب لأول مرة في العاصمة البريطانية لندن، حيث كانت السيارة تعمل ببطاريات الليثيوم المؤين بطاقة 22 كيلووات / ساعة ومحرك كهربائي بطاقة 125 كيلووات وبقوة 170 حصانا ، وتستطيع السير حتى 160 كيلومترا قبل الحاجة إلى إعادة شحن بطاريتها.

وخلال السنوات الأخيرة نجحت «بي إم دبليو» في إدخال المزيد من التحسينات على تكنولوجيا السيارات الكهربائية التي تقوم بتطويرها في ظل المنافسة القوية في هذا القطاع، وبخاصة من جانب الشركات الأمريكية واليابانية.

تباطؤ نمو اقتصاد المغرب إلى 2.6 بالمئة في الربع الثاني

قالت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب إن النمو الاقتصادي في البلاد تباطأ إلى 2.6 في المئة في الربع الثاني من العام، مقارنة مع 2.8 في المئة في الربع الأول، وعزت ذلك إلى هبوط في النشاط الزراعي.

وانخفض الإنتاج الزراعي، الذي يشكل نحو 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، 2.7 في المئة في الربع الثاني، بعدما تراجع 3.2 في المئة في الربع السابق. وأدت قلة الأمطار إلى هبوط إنتاج الحبوب إلى 6.1 مليون طن، متراجعا 40.7 في المئة عن 2018.

وتباطأ النمو في القطاعات غير الزراعية إلى 3.4 في المئة في الربع الثاني، انخفاضا من 3.8 في المئة في الربع السابق، وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى قطاع التعدين.

وزاد المعروض النقدي 4.3 في المئة في الربع الثاني، ارتفاعا من 3.8 في المئة في الربع السابق.

أستراليا تقاضي سامسونج بتهمة تضليل المستهلكين بشأن هواتف جالاكسي

نموذج لهاتف سامسونج خلال عرض مقاومته للمياه

قالت الجهة المنظمة للمنافسة في أستراليا أمس الخميس إنها أقامت دعوى قضائية ضد وحدة شركة سامسونج إلكترونيكس الكورية الجنوبية في البلاد، متهمة إياها بتضليل المستهلكين بالترويج لهواتفها الذكية جالاكسي على أنها مقاومة للمياه.

وتتركز الدعوى حول أكثر من 300 إعلان عرضت فيها سامسونج هواتفها الذكية جالاكسي وهي تستخدم تحت الماء في أحواض سباحة وفي البحر. وفي حالة كسب الدعوى فقد ينتج عنها غرامات بملايين الدولارات،

وقالت لجنة المنافسة والمستهلكين الأسترالية إن سامسونج، أكبر منتج للهواتف الذكية في العالم، لم تجر الاختبارات الكافية لمعرفة الآثار الفعلية للمياه على هواتفها.

وقال رئيس اللجنة رود سيمس في بيان "تقول اللجنة إن إعلانات سامسونج أعطت انطباعا زائفا ومضللا بأن هواتف جالاكسي يمكن استخدامها في كافة أنواع المياه... بينما الأمر ليس كذلك كذلك".

وقالت سامسونج على موقعها الإلكتروني إنها متمسكة بإعلاناتها وإنها تمتثل للقانون الأسترالي وستدافع عن نفسها في القضية.

وتمثل القضية لطمة أخرى للشركة عملاق الإلكترونيات التي اهتزت صورتها في عام 2016 عندما تم سحب هواتفها جالاكسي نوت7– من الأسواق بعد اكتشاف أنها عرضة للاحتراق، في خطوة كلفتها الكثير.

وقالت لجنة المنافسة والمستهلكين الأسترالية إن هواتف أصابها التلف عندما تعرضت للمياه وإن سامسونج رفضت الطلبات المقدمة بموجب خطابات الضمان، وهو ما نفته الشركة.

وأضافت اللجنة أن نصيحة سامسونج لبعض مستخدمي جالاكسي بعدم استخدام هذه الهواتف بالشواطئ أو أحواض السباحة أوضحت أن الشركة تعتبر أن المياه قد تسبب تلفا.

وقال سيمس "عرضت سامسونج هواتف جالاكسي وهي مستخدمة في حالات يجب ألا تكون فيها وذلك لجذب المستهلكين". وأضاف "نعتقد أن إعلانات سامسونج حرمت المستهلكين من الاختيار بناء على المعلومات وأعطت لسامسونج ميزة تنافسية غير نزيهة".

وتقول اللجنة إن انتهاكات للقانون وقعت في أكثر من 300 إعلان. وإذا ثبت هذا فإن كل انتهاك حدث بعد الأول من سبتمبر أيلول 2018 قد تترتب عليه غرامة تصل إلى عشرة ملايين دولار أسترالي (سبعة ملايين دولار أمريكي)، وهو ما يمثل عشرة بالمئة من الإيرادات السنوية.

وقد يترتب على الانتهاكات التي وقعت قبل ذلك التاريخ غرامات تصل إلى 1.1 مليون دولار أسترالي.